

كلمة جامعة الدول العربية
أمام اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في
معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لمراجعة المعاهدة عام 2010

يلقيها السيد/ وائل ناصر الدين الأسد
مدير العلاقات متعددة الأطراف
جامعة الدول العربية

جنيف 4/28 – 2008/5/9

يرجى المراجعة عند الإلقاء

كلمة جامعة الدول العربية

أمام اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في
معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لمراجعة المعاهدة عام 2010

جنيف 4/28 - 2008/5/9

السيد الرئيس ،

1. يسعدني باسم جامعة الدول العربية أن أضم صوتي إلى من سبقوني في تهنئتكم على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة التحضيرية، ويشرفني إتاحة هذه الفرصة للتحدث أمام اللجنة حول عدد من القضايا الهامة المطروحة على جدول أعمالكم.

السيد الرئيس ،

2. لا شك أن المهمة الرئيسية أمامنا خلال دورة المراجعة هذه هي استعادة التوازن في عملية تناول المحاور الثلاث التي تركز عليها المعاهدة. إن استمرار الأطراف المختلفة في محاولة التقدم على أحد المحاور مع الإصرار على تجاهل المحورين الآخرين أو تهميش القضايا التي تهم الأطراف الأخرى سيؤدي إلى تزايد القلق من عدم إحراز تقدم حقيقي في عملية المراجعة ككل واستفحال الإحساس بعدم الثقة في فاعليتها بل وفي مصداقية نظام منع الانتشار وجدواه.

3. وفي هذا السياق، أودُّ أن أشير باختصار إلى بعض القضايا التي تتطلب منا حواراً صريحاً للتوصل إلى حلول عملية لتجنب تصعيد أية أجواء غير إيجابية:

أولاً: هناك قلق واستياء بين العديد من الدول غير النووية من إصرار الدول النووية على أنها تقوم بكل ما عليها من التزامات على محور نزع السلاح وأن المشكلة الحقيقية تكمن في محور منع الانتشار وأنه لا بد من ضبط هذا الجانب وإحراز تقدم فيه من خلال تكبير الدول الأطراف بالمزيد من الالتزامات. والواقع أن الدول النووية تبدو مكتفية بإحراز خطوات صغيرة في مجال التخفيض الكمي في أسلحتها النووية. وهذه التخفيضات - وإن كانت إيجابية- إلا أنها لا تنفي أن الدول النووية ما زالت تحتفظ بترسانات نووية هائلة ، وأنها تطور أجيالاً جديدة منها، وما زالت الأسلحة النووية جزء من الاستراتيجيات الأمنية والدفاعية لهذه الدول. وهذا الموقف يؤكد شكوك البعض بأنه لا توجد نوايا حقيقية للتقدم على محور نزع السلاح.

ثانياً: أن المقترحات التي تحاول جعل التوقيع على البروتوكول الإضافي شرطاً للحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية تمثل التزامات جديدة على الدول الأطراف لا يمكن قبولها، خاصة أن هناك دول ما زالت خارج نطاق المعاهدة وخارج نظام الضمانات

الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك نجد دولاً نووية تتعاون معها في المجال النووي بالرغم من أن هذا التعاون مخالف لمقررات مؤتمر المراجعة والتمديد لعام 1995 . وبدلاً من حظر التعاون مع هذه الدول التي ترفض الانضمام إلى نظام منع الانتشار، نجد أنها في المقابل تطالب بفرض المزيد من الالتزامات على الدول التي دخلت طوعاً في المعاهدة. وفي ظل هذا التناقض ستمسك العديد من الدول بحقوقها المنصوص عليها دون انتقاص.

لهذا فقد أكد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته (128) في سبتمبر 2007 على عدم جواز المساس بحقوق الدول في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ، وأنهم يرفضون -جماعياً- محاولات تحويل البروتوكول النموذجي الإضافي لاتفاقية الضمانات الشاملة من وثيقة اختيارية إلى وثيقة إلزامية.

ثالثاً: ويرتبط بما سبق قضية أخرى هامة وهي إشكالية ضمان الإمدادات من الوقود النووي. وغياب وجود آلية دولية تضمن تزويد الدول بالوقود النووي بعيداً عن المعايير السياسية التي قد تحجب هذا الوقود وتتحكم فيه. لذا فالأولوية الآن يجب أن تكون للبحث عن ترتيبات متعددة الأطراف تضمن لجميع الدول الأطراف الحصول على الخدمات المتعلقة بدورة الوقود من خلال آليات شفافة. إلا أن هذه الجهود لا يجب أن ترتبط أو تشترط بأي حال من الأحوال الانتقاص من حقوق الدول الأطراف في امتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بل يجب التعامل معها على أنها آلية تساعد على منع احتكار تلك التكنولوجيات من أي طرف.

رابعاً: وأخيراً لقد تبني مؤتمر مراجعة وتمديد المعاهدة عام 1995 قرار الشرق الأوسط الذي اعتبره مؤتمر المراجعة عام 2000 سارياً وجزءاً من عملية المراجعة إلى أن يتم تنفيذه. إن الدول العربية تعتبر تنفيذ هذا القرار أولوية قصوى لا يمكن المساومة عليها وتمثل ركناً أساسياً لتحقيق الأمن في الشرق الأوسط. وقد لاحظت الدول العربية أن الدول الأطراف بغير استثناء تؤكد دعمها لتنفيذ قرار الشرق الأوسط وإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فيها. إلا أنه دعماً بلاغياً عاماً لا يتضمن أية آليات عملية لتنفيذه رغم مرور ما يزيد على ثلاثة عشر عاماً على اتخاذ هذا القرار. كما أن إسرائيل ما زالت ترفض الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة رغم القرارات العديدة التي تطالبها بذلك. وبالرغم من تأكيد العديد من الدول على أهمية تنفيذ القرار وأولويته ، إلا أننا نفاجأ بأن البعض يرى أنه من المنطقي أن لا تنضم إسرائيل إلى المعاهدة ولا يتم إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إلا بعد تحقيق

السلام في المنطقة وانتهاء النزاع العربي الإسرائيلي. وهو منطوق يكرس فكرة أن السلاح النووي يحقق الأمن لمن يمتلكه، وهو منطوق خطير مرفوض لأنه إن كان يحقق الأمن لإسرائيل فإن ذلك يعني أن امتلاك الدول الأخرى لهذا السلاح من شأنه أيضاً أن يحقق الأمن لها.

ونود أن نذكر جميع الدول الأطراف أن الدول العربية كافة قد انضمت جميعاً إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بلا استثناء وأن هذا الانضمام تم أثناء هذا الصراع ولم تتحجج الدول العربية - كما تفعل إسرائيل - بالنزاع العربي الإسرائيلي لتمتنع عن الانضمام. وفي هذا الإطار نؤكد أن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة هو إجراء هام لبناء الثقة وتحقيق الأمن الإقليمي وللمنع اندلاع سباق تسلح نحن في غنى عنه ، وإن انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها لنظام الضمانات الشاملة يمثل الخطوة الأولى في تحقيق هذا الهدف.

السيد الرئيس ،

لقد اتخذت جامعة الدول العربية من خلال العديد من قراراتها على مستوى القمة ووزراء الخارجية ولجانها المتخصصة من الخبراء الحكوميين، موافقاً واضحة من مسألة انتشار الأسلحة النووية وأسلوب معالجتها. فقد أكدت مراراً أنها ضد امتلاك أية دولة في المنطقة لهذه الأسلحة دون استثناء وأن المعالجة السليمة لهذه المسألة يجب أن تكون معالجة إقليمية شاملة ومتكاملة بعيداً عن الأسلوب المتبع حالياً والذي يفضل التعامل الفردي مع دول المنطقة ، لأنه تعامل يتسم بالانتقائية والتمييز ولن يؤدي إلا إلى المزيد من الإحساس بفقدان الثقة في إمكانية تطبيق معايير واحدة على الجميع.

إننا في جامعة الدول العربية نؤمن أن الحوار المستمر بين كافة الأطراف هو الوسيلة المثلى للتقدم الإيجابي، وإننا على ثقة أن هذه القضايا ستأخذ حلقها من النقاش والمعالجة في هذه الدورة وأن غالبية الدول الأطراف تعي أهمية معالجة هذه الموضوعات بما يحقق الأمن لجميع الأطراف حتى لا يفقد نظام منع الانتشار مصداقيته وجدواه.

وأود في النهاية أن أتقدم بالشكر على إتاحة الفرصة للمنظمات الإقليمية للتحدث أمام هذا المؤتمر الهام نظراً لانعكاس ما تقرر منه على الأمن الإقليمي والدولي.

أشكركم ،،،